"وثيقة الخرطوم" الخاصة بسد النهضة لم تضف جديدا

الأربعاء 30 ديسمبر 2015 12:12 م

وقع وزراء خارجية مصر والسودان وإثيوبيا الثلاثاء "وثيقة الخرطوم"، بعد ثلاثة أيام من المفاوضات بشأن سد النهضة الإثيوبي.

وكانت الجولة العاشرة من المفاوضات انطلقت السبت الماضي، بعد ساعات من قيام إثيوبيا بتحويل مجري النيل، ليمر عبر السد لأول مرة، وهو ما أثار قلقا بالغا في مصر.

وتضمنت الوثيقة أربعة بنود هي:

- احترام اتفاق المبادئ الموقع من الرؤساء في مارس الماضي بالخرطوم، ودفع مسار الدراسات، بقيام شركة "ارتيليا" الفرنسية بتنفيذ الدراسات الفنية مع شركة "بي .أر .أل" لتنفيذ الدراسات الفنية لسد النهضة الإثيوبي.

- التزام إثيوبيا الكامل بما تضمنته الاتفاقية في البند الخامس في إعلان المبادئ والخاص بالملء الأول والتشغيل، بناء على نتائج الدراسات، وفقا لاتفاق المبادئ.

- تشكيل لجنة فنية لبحث إمكانية زيادة عدد الفتحات الإضافية التي طلبتها مصر، وإذا ما انتهت اللجنة إلى أن هذه الفتحات حيوية، سيتم الالتزام بها، وهذه اللجنة ستشكل من "فنيين" للدول الثلاث خلال أسبوع، وسيجتمعون في أول يناير بأديس أبابا، وسيقدم تقريره للاجتماع السداسي المقبل، وإذا ما كانت هذه الفتحات حيوية وضرورية من الناحية الفنية سيتم تطبيقها، لتؤمن الأمن المائي المصري.

- استمرار عمل اللجنة السداسية على مستوى وزراء الخارجية والري، وبحث الطلب المصري بزيادة فتحات سد النهضة لزيادة التدفقات المائية إلى النيل الأزرق، خاصة في فترة انخفاض المناسيب.

من جانبه، أعلن وزير الخارجية السوداني "إبراهيم غندور" أن وثيقة الخرطوم تعد وثيقة قانونية وملزمة للدول الثلاث بعد أن تم التوقيع عليها بواسطة وزراء الخارجية، باعتبارها مكملة لاتفاق إعلان المبادئ.

أما "تواضروس إدهانوم"، وزير الخارجية الإثيوبي، فأكد أن الدول الثلاث أحرزت بعض التقدم حول ملف سد النهضة، موضحا أن الفرصة مناسبة لاستكمال المفاوضات حول إقامة شراكة استراتيجية تخدم التنمية الاقتصادية والاجتماعية للجميع.

وأكد "إدهانوم" أن بلاده دعت المصريين والسودانيين لزيارة سد النهضة؛ لأن أديس أبابا ليس لديها ما تخفيه.

ويقول خبراء إن إثيوبيا انتهت بالفعل من بناء 50 بالمئة من إنشاءات السد قبل إجراء الدراسات الفنية، وهو ما يقلل من أهمية أي اتفاقيات يتم التوصل لها لاحقا.

لم يضف جديدا

وعلى عكس التصريحات الإيجابية المرحبة بوثيقة الخرطوم من جانب المسؤولين الانقلابيين، قلل ضياء الدين القوصي مستشار وزير الري الأسبق من أهمية الاتفاق، مؤكدا أنه لم يضف جديدا.

وأشار القوصي، في تصريحات صحفية، إلى أن كل بنود الوثيقة مجرد كلام مرسل تضمنته اتفاقية المبادئ، متهما الحكومة المصرية

بالمراوغة في وقت يشعر المصريون بقلق بالغ".